كلية الحقوق
قسم القانون المدني

النظرية العامة للتعاقد الإلكتروني

مع التطبيقات القانونية المعاصرة

«دراسة نظرية تطبيقية»

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد عثمان أحمد السيد بكر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة: نبيلة إسماعيل رسلان — **رئيسًا**

أستاذ القانون المدني، ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا الأسبق.

الأستاذ الدكتور: عبدالهادي فوزي العوضي — **عضـــوًا**

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة القاهرة،

ومستشار رئيس الجامعة، ووكيل الكلية، والقائم بأعمال العميد سابقًا.

الأستاذ الدكتور: معتز نزيه محمد الصادق المهدي — **مشرفًا وعضوًا**

أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، ورئيس

قسم القانون المدني السابق.

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

النظرية العامة للتعاقد الإلكتروني

مع التطبيقات القانونية المعاصرة

«دراسة نظرية تطبيقية»

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد عثمان أحمد السيد بكر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة: نبيلة إسماعيل رسلان — **رئيسًا**

أستاذ القانون المدني، ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا الأسبق.

الأستاذ الدكتور: عبدالهادي فوزي العوضي — **عضـــوًا**

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة القاهرة،
ومستشار رئيس الجامعة، ووكيل الكلية، والقائم بأعمال العميد سابقًا.

الأستاذ الدكتور: معتز نزيه محمد الصادق المهدي — **مشرفًا وعضوًا**

أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، ورئيس
قسم القانون المدني السابق.

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

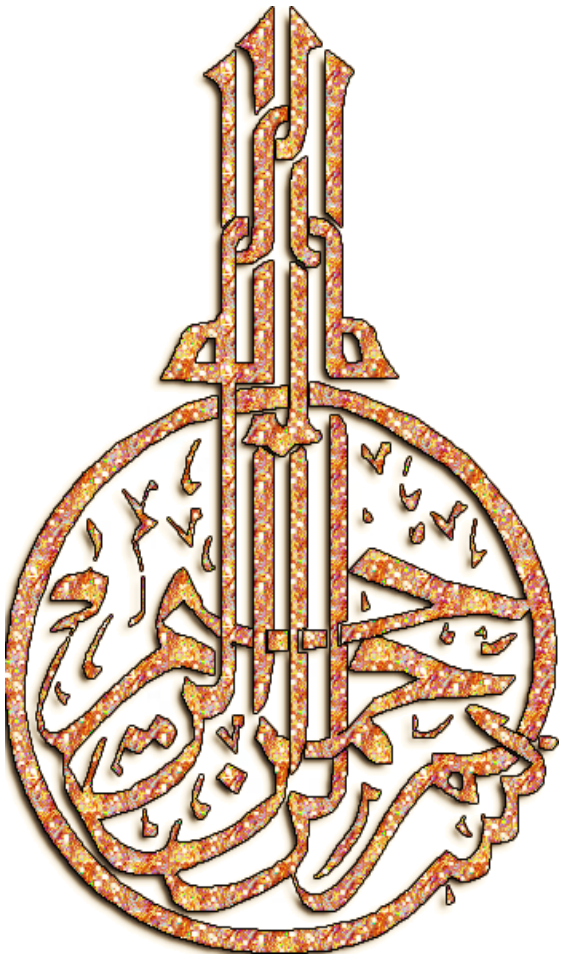

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ
وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾
وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾

[الفتح: ١-٣]

الإهداء

أهـدي هذه الأطروحة

إلى من ربِّي اصطفاه رحمةً مهداة، سيدي وحبيبي وشفيعي ورسولي

ومعلمي ونبيِّي: محمد، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

إلى أمي.. رمز العطاء التي لها بعد اللَّه ثمرة هذا الجهد،

أدعو ربي أن يمتعها بالصحة والعافية،

وأبي.. القلب الكبير رمز الكفاح، رحمه اللَّه وأسكنه فسيح جناته.

إلى زوجتي.. رمز الأصل، وقد ظفرتُ بها ذات الدين،

وأولادي.. (نورهان، ومحمد، وسارة، وجنى)

على ما تحملوه من غياب وانشغال في إعداد هذا البحث؛

أَنْتُم زهرة عمري، وحصاد زرعي، وقلبي الذي يسير على الأرض.

إلى كل يد إيجابية مدَّت لي يد العون؛ أذكرها فأشكرها..

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

امتثالاً لقول الرسول الكريم محمد ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» [رواه أبو داود والبخاري]، ومن باب إسناد الفضل إلى أهله؛ وجب عليَّ شكر كلَّ من قدَّم لي العون والمساعدة.

وإذا كان الشكر واجبًا؛ فأوجب ما يكون أن يُقدَّم إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة: نبيلة إسماعيل رسلان، أستاذ القانون المدني، ووكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا الأسبق، على تفضلها بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وكذا رئاستها..

تلك المعلمة النبيلة، والعالمة الفاضلة، والأم الكريمة، رأيتها منارةً في فكرها، عظيمةً في تواضعها، أمينةً في نُصحها، صادقةً في إرشادها، نبيلةً في صفاتها، ذات حلمٍ وعلمٍ وبصيرة؛ فجزاها اللَّه عني خير الجزاء، وأسأل الله لها العافية والصحة والسلامة.. اللهم آمين.

كما أتوجَّه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل الفقيه الأستاذ الدكتور: عبدالهادي فوزي العوضي، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، ومستشار رئيس الجامعة، ووكيل الكلية، والقائم بأعمال العميد سابقًا؛ على تفضله بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على أطروحتي الماثلة، رغم أعبائكم الكثيرة ومشاغلكم الجمة، فكم نهلت من علم سيادتكم ومؤلفاتكم القيمة، وإنها حقًّا لفرصة عظيمة أدنو فيها من شخصكم الكريم؛ لأنهل من أخلاقكم العالية، وعلمكم الواسع، ولأصحح ما وقعت فيه من أخطاء؛ فجزاكم اللَّه عني خير الجزاء، وأسأل الله لكم العافية والصحة والسلامة.. اللهم آمين.

كما أُقدِّم أخلصَ الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل العلامة الجليل الأستاذ الدكتور: معتز نزيه محمد الصادق المهدي، أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق - جامعة القاهرة، ورئيس قسم القانون المدني السابق؛ وإنه لمن دواعي فخري وسروري وعظيم اعتزازي أن كانت أطروحتي الماثلة تحت إشرافه غيضًا من فيض علمه، وقليلاً من كثير صبره ودأبه؛ فما زلت وسأظل تلميذًا على أعتابه، منضويًا تحت لوائه؛ أستاذًا وأخًا ومعلمًا وفقيهًا؛ فقد كانت إسهامات سيادته في فقه القانون المدني خير معين لي نحو بلورة فكري، فجزاكم الله عني خير الجزاء، وأسأل الله لكم العافية والصحة والسلامة.. اللهم آمين.

والشكر موصول للسيد الأستاذ الدكتور المفكر: محمد سامي عبدالصادق، رئيس جامعة القاهرة، والسادة نوابه الكرام، وكذلك عميد كلية الحقوق ووكلائه، ورئيس قسم القانون المدني، وجميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية؛ كُلٌّ باسمه وصفته.

المقدِّمة

وتتضمَّن النقاط الآتية:

أولاً : موضوع البحث وأهميته.

ثانيًا : نطاق الدراسة.

ثالثًا : صعوبات البحث.

رابعًا : إشكالية الدراسة.

خامسًا : منهج البحث.

سادسًا : خطة الدراسة.

مقدمة

أولاً : موضوع البحث وأهميته :

ليس ثمَّة ريب في أن العصر الرقمي، الذي انتشر فيه الإنترنت انتشارًا هائلًا، قد شاعت فيه التجارة الإلكترونية E- Commerce، التي تتيح العديد من المزايا[(١)]؛ فقد أصبح من الممكن لرجال الأعمال تجنُّب مشقَّة السفر والانتقال من بلد إلى آخر للقاء شركائهم وعملائهم، وأصبح بمقدورهم توفير الوقت والمال من أجل الترويج للمنتجات والخدمات، كما أصبح في متناول المستهلك الحصول على ما يريده دون التنقل أو استخدام النقود التقليدية، وكل ما يحتاجه المستهلك هو اقتناء جهاز كمبيوتر، وبرنامج مستعرض للإنترنت، واشتراك بشبكة الإنترنت[(٢)].

ومن أهم ما يُميِّز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية، أو ما يجعل للتجارة الإلكترونية خصوصية تتميَّز بها عن التجارة بمفهومها التقليدي: هو الوسيلة التي تتم التجارة بها أو عن طريقها؛ حيث تتم من خلال بيئة إلكترونية، تُستخدم فيها وسائل الاتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت.

ويعوق نموَّ التجارة الإلكترونية تخلُّفُ الآليات القانونية التقليدية عن التعامل معها، تلك القوانين التي وُضِعت لتنظيم نوع آخر من التجارة؛ هو التجارة التقليدية التي تعتمد على السلع المادية والنقود التقليدية والتعامل بالأوراق والمستندات الورقية كدليل للإثبات، في حين أن التجارة الإلكترونية لا تعتمد على هذه الوسائل؛ حيث تُسلَّم المنتجات والخدمات إلكترونيًّا، كما يتم الوفاء بنوع جديد من النقود، تُعرَف باسم النقود الإلكترونية أو النقود الرقمية Digital Money.

---

(١) راجع في ذلك: أماني فوزي: واقع التجارة الإلكترونية في العالم في ظلِّ قوانين تنظيم التعاملات الإلكترونية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد (٦٣)، العدد (٢)، يوليو ٢٠٢٠م، ص ٣٨.

(٢) راجع في ذلك: أحمد سيد أحمد، ورشا السعيد عبد السلام: إبرام العقد الإلكتروني في مرحلة تكوين العقد عبر شبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ٤.

ولا غرو في أنَّ التقدم التكنولوجي زاد من سرعة المعاملات التجارية، وجعل التجارة الخارجية أقل تكلفة واقتصادًا للوقت والجهد؛ ومن ثَم لا يمكن أن تَتجاهل أحكام القانون المدني هذه التطورات، خاصة أن السياسة الحالية للدولة تسعى إلى جلب المستثمرين الأجانب، وتعمل على تكريس حقوق الإنسان، والأخذ بالتدابير الضرورية للتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات العولمة، وقد حان الوقت لتكييف قانونِنَا المدنيِّ مع الاتفاقيات الدولية التي انضمَّتْ إليها مصر بشأن البيوع الإلكترونية.

ولا يفوتنا ذكر أهمية دراسة هذا الموضوع نتيجةَ ما أثاره التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات، فقد نتج عن التجارة الإلكترونية الكثير من الجدل والنقاش حول العديد من المبادئ القانونية التقليدية التي تحكم نظم التعاقد وإبرام الصفقات، فالقواعد القانونية التقليدية التي تحكم النشاط التجاري -خاصة الوسائل التقليدية المتعلقة بإبرام العقد، وطرق التعبير عن الإيجاب والقبول، ومكان وزمان إبرام التعاقد، ووسائل حماية المستهلك- لا تفي بمقتضيات التجارة الإلكترونية؛ حيث تعتمد هذه القواعد على المستندات الورقية، وهي من الأمور التي تجاوزتها التجارة الإلكترونية.

والهدف من هذه الدراسة أيضًا: هو معرفة مدى كفاية القواعد الواردة بنصوص القانون المدني المصري، وكفاية هذه القواعد خصوصًا لحكم الإيجاب والقبول اللذين يَتِمَّان بوسائل إلكترونية، ومدى الحاجة لوضع قواعد قانونية مغايرة للقواعد الحالية.

ثانيًا : نطاق الدراسة :

سوف نتناول في هذه الدراسة: النظرية العامة للتعاقد الإلكتروني مع بعض التطبيقات القانونية المعاصرة لها؛ وذلك بالدراسة والتحليل وتطبيق القواعد العامة في القانون المدني على التعاقد الإلكتروني، وما جاء بالاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية كلما دعت الحاجه لذلك.

ونظرًا لقصور الالتزامات التقليدية للبائع المتعارف عليها منذ القدم، وعلى وجه الخصوص: التزام البائع بضمان العيوب الخفية، التي لم تعد تحقق الحماية المرجوة للمشتري من

الناحية الفعلية؛ لذلك سوف نتناول تأصيل مسئولية المنتج أو البائع للبرامج على نحو يكفل الحماية المأمولة.

ثالثًا : صعوبات البحث :

لا شكَّ أن دقة وغياب النصوص التشريعية في معالجة موضوع الدراسة تُمثِّل تحديًا كبيرًا، يتجلَّى في أنَّ المشرع المصري لم يتناول المعاملات الإلكترونية بصورة دقيقة ضمن نصوص قانون التوقيع الإلكتروني، وهذا العجز يظهر في عدة أوجه؛ لما لهذا التعاقد من خصوصية في إبرامه وإثباته؛ لذلك سنولي اهتمامًا كبيرًا بأحكام المحاكم، وبخاصة محكمة النقض المصرية، والآراء المختلفة للفقهين المصري والفرنسي؛ لاستلهام الحلول منها، وتكملة نقص التشريع.

وتظهر صعوبة هذه الدراسة أيضًا في حصرها في نطاق معين، أو في إطار محدد (التعاقد الإلكتروني)، وهي مسألة في غاية الدقة والتعقيد.

وكذلك صعوبة معالجة الموضوع في شكل مبدأ عام له عناصره وأسسه ومعاييره؛ نظرًا لاختلاف المصادر المباشرة، أدَّى بنا ذلك إلى صعوبة في الصياغة القانونية؛ ما أدَّى إلى صعوبة ترتيب أفكار الدراسة وتقسيمها في شكل متجانس ومتكامل إلى حدٍّ كبيرٍ.

رابعًا : إشكالية الدراسة :

تتجلَّى إشكالية الدراسة في: أنه بغرض وضع مسألة تنظيم التعاقد الإلكتروني، وتحديد موقف تشريعي واضح منها؛ حول: ما إذا كان التعاقد يحتاج إلى تنظيم خاص، مثله مثل الإثبات بالطرق الإلكترونية، أم أن القواعد العامة في القانون المدني كافية لاستيعابه؟ فإننا نلقي نظرة على مختلف التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية لنتبين موقفها؛ لذا سوف نتناول في هذه الدراسة ما يأتي:

أ- إبراز وتوضيح التعاقد الإلكتروني، وما له من خصوصية في إبرامه، وآثاره.

ب- سنحاول الوصول إلى الحلول التشريعية والقضائية التي يمكن أن تُرسِّخ التعاقد

المحتويات

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة ٢
أولاً : موضوع البحث وأهميته : ٢
ثانيًا : نطاق الدراسة : ٣
ثالثًا : صعوبات البحث : ٤
رابعًا : إشكالية الدراسة : ٤
خامسًا : منهج البحث : ٥
سادسًا : خطة الدراسة : ٥
القسم الأول : النظرية العامة للتعاقد الإلكتروني ٩
تمهيد وتقسيم: ٩
الباب الأول : تكوين العقد الإلكتروني ١٢
الفصل الأول : مفهوم العقد الإلكتروني ١٤
المبحث الأول: تعريف العقد الإلكتروني ١٥
المطلب الأول: تعريف العقد الإلكتروني في فرنسا ١٦
المطلب الثاني: تعريف العقد الإلكتروني في التشريعات العربية ١٩
المبحث الثاني: خصائص العقد الإلكتروني ٣٠
المطلب الأول: العقد الإلكتروني عقد مبرم بوسيلة إلكترونية ٣١
المطلب الثاني: العقد الإلكتروني عقدٌ يُبرَم عن بعد ٣٢
المطلب الثالث: العقد الإلكتروني عقد يغلب عليه الطابع التجاري الدولي ٣٦
المبحث الثالث: موضع العقد الإلكتروني من تقسيمات العقود ٤٢
المطلب الأول: مدى اعتبار العقد الإلكتروني من العقود المسماة أم غير المسماة ٤٤

المطلب الثاني: مدى اعتبار العقد الإلكتروني من العقود الشكلية ٤٧
المطلب الثالث: العقد الإلكتروني من عقود المعاوضة "مبادلة الشيء بثمنه" ٥٢
المطلب الرابع: مدى اعتبار العقد الإلكتروني من عقود المدة ٥٤
المطلب الخامس: مدى اعتبار العقد الإلكتروني من العقود البسيطة أو المركبة ٥٦
المطلب السادس: مدى اعتبار العقد الإلكتروني من عقود المساومة ٥٨
المبحث الرابع: تمييز العقد الإلكتروني عبر الإنترنت عن غيره من العقود ٦٤
المطلب الأول: تمييز العقد الإلكتروني عبر الإنترنت عن العقد التقليدي ٦٥
المطلب الثاني: تمييز العقد الإلكتروني عبر الإنترنت عن غيره من العقود التي تبرم
عن بعد ٦٦
المطلب الثالث: تمييز العقد الإلكتروني عن غيره من العقود المبرمة في بيئة الإنترنت ٧٢
الفصل الثاني: إبرام العقد الإلكتروني ٧٦
المبحث الأول: المراحل التمهيدية ما قبل التعاقد ٧٧
المطلب الأول: التفاوض كمرحلة سابقة على إبرام العقد الإلكتروني ٧٨
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني والأمن المعلوماتي ٨٨
المطلب الثالث: مجلس العقد وتعاقد المعاق بيديه ٩٩
المبحث الثاني: التعبير عن الإرادة في العقد الإلكتروني ١٠٦
المطلب الأول: صور الإرادة في العقود التي تبرم عن طريق الإنترنت ١٠٨
المطلب الثاني: صور التعبير عن الإرادة بالوسائل الأخرى (التلكس والفاكس) ١١٧
المبحث الثالث: شروط صحة التعبير عن الإرادة ١١٩
المطلب الأول: الأهليَّة ١٢٠
المطلب الثاني: أثر عيوب الإرادة على التعاقد الإلكتروني ١٢٣
المبحث الرابع: الالتزام بالإعلام في العقد الإلكتروني ١٣٦
المطلب الأول: التعريف بالالتزام بالإعلام وطبيعته في العقد الإلكتروني ١٣٧
المطلب الثاني: جزاء الإخلال بالالتزام بالإعلام في العقد الإلكتروني ١٤٢

المبحث الخامس: محل وسبب العقد ١٤٤
المبحث السادس: زمان ومكان انعقاد العقد عبر الإنترنت ١٤٧
المطلب الأول: أهمية تحديد زمان ومكان انعقاد العقد ١٤٨
المطلب الثاني: انعقاد العقد الإلكتروني ١٦٠
الباب الثاني: آثار التعاقد الإلكتروني ١٦٣
الفصل الأول: أثر العقد الإلكتروني بالنسبة للمتعاقدين والخلف العام والخاص ١٦٧
المبحث الأول: أثر العقد الإلكتروني بالنسبة للمتعاقدين ١٦٨
المطلب الأول: القوة الملزمة للعقد وإنهاء العقد الإلكتروني بالإرادة المنفردة لأحد
المتعاقدين ١٦٩
المطلب الثاني: إنهاء العقد الإلكتروني أو تعديله بقوة القانون ١٧١
المطلب الثالث: حق الرجوع في التعاقدات الإلكترونية ١٧٥
المبحث الثاني: أثر العقد الإلكتروني بالنسبة إلى الخلف العام والخاص ١٨٥
المطلب الأول: أثر العقد الإلكتروني بالنسبة للخلف العام ١٨٦
المطلب الثاني: أثر العقد الإلكتروني بالنسبة للخلف الخاص ١٨٨
الفصل الثاني: أثر التعاقد الإلكتروني علي تحديد القضاء المُختص والقانون واجب التطبيق ١٩٣
المبحث الأول: تنازع الاختصاص القضائي في ظل التعاقد الإلكتروني ١٩٥
المطلب الأول: التنازع القضائي بشأن العقد الإلكتروني ١٩٦
المطلب الثاني: تطبيق ضوابط الاختصاص القضائي الدولي على منازعات العقود
الإلكترونية ٢٠٦
المبحث الثاني: تنازع القوانين في ظل التعاقد الإلكتروني ٢٠٩
المطلب الأول: تطبيق القواعد الموضوعية على العقود الإلكترونية ٢١٣
المطلب الثاني: الاتفاقات الدولية وحاجة التعاقد الإلكتروني لها ٢١٨

القسم الثاني: التطبيقات المعاصرة للعقود الإلكترونية ٢٢٣
الباب الأول: دراسة تطبيقية لبعض عقود المعلوماتية ٢٢٧
الفصل الأول: عقد مقاولة البرامج المعلوماتية ٢٣١
المبحث الأول: التزامات المقاول في عقد مقاولة البرامج المعلوماتية ٢٣٣
المطلب الأول: الالتزام بالتسليم ٢٣٥
المطلب الثاني: التزام المورد بضمان العيوب الخفية في عقود المعلوماتية ٢٣٩
المطلب الثالث: الالتزام بضمان الاستحقاق والتعرض ٢٥٤
المبحث الثاني: التزامات رب العمل في عقد المقاولة ٢٥٩
المطلب الأول: التزام رب العمل بالتعاون ٢٥٩
المطلب الثاني: التزام رب العمل بتسلم وقبول البرنامج ٢٦١
الفصل الثاني: عقد البيع وعقد استغلال برامج الحاسب الآلي ٢٦٧
المبحث الأول: عقد بيع برامج الحاسب الآلي ٢٦٩
المطلب الأول: تعريف عقد البيع الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود ٢٧٠
المطلب الثاني: مدى اعتبار عقود برامج الحاسب الآلي من عقود البيع ٢٧٧
المبحث الثاني: عقد استغلال برامج الحاسب الآلي ٢٧٩
المطلب الأول: مدى اعتبار توريد برامج الحاسب الآلي من عقود الإيجار ٢٨١
المطلب الثاني: مدى اعتبار عقد الإيجار التمويلي من عقود برامج الحاسب الآلي ٢٨٥
الفصل الثالث: عقد خدمة المعلومات الصوتية ٢٩٠
المبحث الأول: تعريف خدمة المعلوماتية الصوتية ٢٩٣
المطلب الأول: خدمة المعلومات الصوتية من الناحية الفنية ٢٩٤
المطلب الثاني: خدمة المعلومات الصوتية من الناحية القانونية ٢٩٥
المبحث الثاني: التكييف القانوني لعقد خدمة المعلومات الصوتية ٢٩٧
المطلب الأول: خدمة المعلومات الصوتية وعقد بيع الخدمة ٢٩٨
المطلب الثاني: خدمة المعلومات الصوتية وعقد الإيجار ٢٩٩

المطلب الثالث: خدمة المعلومات الصوتية وعقد المقاولة ٣٠٠
المبحث الثالث: آثار عقد خدمة المعلومات الصوتية ٣٠٣
المطلب الأول: التزامات مقدم الخدمة الصوتية ٣٠٤
المطلب الثاني: التزامات المستخدم النهائي ٣٠٩
الباب الثاني: المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام برامج الكمبيوتر ٣١٢
الفصل الأول: أساس المسؤولية الناشئة عن البرامج المعلوماتية ٣١٦
المبحث الأول: مبدأ حسن النية التعاقدي وأثره على البرامج المعلوماتية ٣١٨
المطلب الأول: برامج الكمبيوتر والالتزام بالإعلام ٣٢٢
المطلب الثاني: الالتزام بضمان السلامة في عقود برامج المعلوماتية ٣٢٧
المبحث الثاني: المسؤولية العقدية ٣٣٠
المطلب الأول: الالتزام بضمان التعرض ٣٣١
المطلب الثاني: ضمان العيوب الخفية ٣٣٣
المبحث الثالث: المسؤولية التقصيرية وبرامج المعلوماتية ٣٣٥
المطلب الأول: فيروس الحاسب الآلي والخطأ ٣٣٧
المطلب الثاني: فيروس الحاسب الآلي والضرر ٣٣٩
المطلب الثالث: فيروس الحاسب الآلي وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ٣٤٥
الفصل الثاني: المسؤولية الموضوعية في مجال المعلوماتية ٣٥٣
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الموضوعية وأسسها ٣٥٦
المطلب الأول: ماهية المسؤولية الموضوعية ٣٥٧
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية الموضوعية ٣٥٩
المبحث الثاني: نظم تغطية المسؤولية المعلوماتية ٣٦١
الخاتمة ٣٦٥
أولاً: النتائج: ٣٦٥
ثانيًا: التوصيات: ٣٧٠

قائمة المراجع ٣٧٣
أولاً: مراجع باللغة العربية: ٣٧٣
(أ) مراجع قانونية عامَّة: ٣٧٣
(ب) مراجع قانونية متخصصة: ٣٧٥
(ج) رسائل علمية: ٣٨٥
(د) أبحاث ودوريات: ٣٨٩
(هـ) أحكام قضائية: ٣٩٧
ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية: ٣٩٨
ثالثًا: مواقع الإنترنت: ٤٠٠
الفهرس ٤٠٢

مستخلص الرسالة

ليس ثمَّة ريب في أن العصر الرقمي، الذي انتشر فيه الإنترنت انتشارًا هائلًا، قد شاعت فيه التجارة الإلكترونية E- Commerce، التي تتيح العديد من المزايا؛ فقد أصبح من الممكن لرجال الأعمال تجنُّب مشقَّة السفر والانتقال من بلد إلى آخر للقاء شركائهم وعملائهم، وأصبح بمقدورهم توفير الوقت والمال من أجل الترويج للمنتجات والخدمات، كما أصبح في متناول المستهلك الحصول على ما يريده دون التنقل أو استخدام النقود التقليدية، وكل ما يحتاجه المستهلك هو اقتناء جهاز كمبيوتر، وبرنامج مستعرض للإنترنت، واشتراك بشبكة الإنترنت.

ومن أهم ما يُميِّز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية، أو ما يجعل للتجارة الإلكترونية خصوصية تتميَّز بها عن التجارة بمفهومها التقليدي: هو الوسيلة التي تتم التجارة بها أو عن طريقها؛ حيث تتم من خلال بيئة إلكترونية، تُستخدم فيها وسائل الاتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت.

- ويعوق نموَّ التجارة الإلكترونية تخلُّفُ الآليات القانونية التقليدية عن التعامل معها، تلك القوانين التي وُضِعت لتنظيم نوع آخر من التجارة؛ هو التجارة التقليدية التي تعتمد على السلع المادية والنقود التقليدية والتعامل بالأوراق والمستندات الورقية كدليل للإثبات، في حين أن التجارة الإلكترونية لا تعتمد على هذه الوسائل؛ حيث تُسلَّم المنتجات والخدمات إلكترونيًّا، كما يتم الوفاء بنوع جديد من النقود، تُعرَف باسم النقود الإلكترونية أو النقود الرقمية .

الكلمات الدالة:

العصر الرقمي - التجارة الإلكترونية - استخدام النقود التقليدية- اقتناء جهاز كمبيوتر، وبرنامج مستعرض للإنترنت، واشتراك بشبكة الإنترنت- وسائل الاتصال الحديثة - شبكة الإنترنت- تخلُّفُ الآليات القانونية التقليدية.

Abstract

There is no doubt that the digital age, in which the internet has spread massively, has also seen the rise of e-commerce, which offers numerous advantages. Businesses can now avoid the hassle of traveling from one country to another to meet their partners and customers, saving time and money promoting products and services. Consumers can also obtain what they want without having to travel or use traditional cash. All they need is a computer, an internet browser, and an internet connection.
One of the most important features that distinguishes e-commerce from traditional commerce, or what makes e-commerce unique from commerce in its traditional sense, is the means by which commerce is conducted. It takes place through an electronic environment, utilizing modern means of communication, primarily the internet.

The growth of e-commerce is hindered by the failure of traditional legal mechanisms to deal with it. These laws were developed to regulate a different type of commerce. Traditional commerce relies on physical goods, traditional money, and paper documents as evidence. E-commerce, on the other hand, does not rely on these methods. Products and services are delivered electronically, and payments are made using a new type of money, known as electronic or digital money.

Keywords:

- Digital Age - E-commerce - Use of traditional money - Acquisition of a computer, Internet browser, Internet subscription - Modern means of communication - Internet - Outdated traditional legal mechanisms.

Civil Law Department

The General Theory of Electronic Contracting With Contemporary Legal Applications "A Theoretical and Applied Study"

Prepared by Researcher

Ahmed Osman Ahmed El-Sayed Bakr

Dissertation Examination and Judging Committee:

Prof. Dr. Nabila Ismail Raslan Professor of Civil Law and former Vice Dean of the Faculty of Law, Tanta University.	**Chair**
Prof. Dr. Abdel Hadi Fawzy El-Awady Professor and Head of the Civil Law Department, Faculty of Law, Cairo University, Advisor to the University President, Vice Dean of the Faculty, and former Acting Dean.	**Member**
Prof. Dr. Moataz Nazih Mohamed El-Sadik El-Mahdi Assistant Professor of Civil Law, Faculty of Law, Cairo University, and former Head of the Civil Law Department.	**Supervisor and Member**

1446 AH / 2025 AD